مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 134) 2025, pp. 889-911

المسار التاريخي للتجارة العالمية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين في أسيا 2015-1784

م.د مريم عبد علي حمدان
الجامعة المستنصرية /كلية التربية الاساسية / قسم التاريخ
Marym.abd.ali@uomustansiriah.ed
077024598464

مستخلص البحث:
تشكل العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين تحديًا مباشرًا للنظام التجاري العالمي ، ولها تداعيات واسعة النطاق على القانون الدولي. يتناول هذه البحث أبعاد العلاقات التجارية ومسارها التاريخي واثارها على النظامين الأمريكي والصيني من خلال قانونين التجارة العالمية وابعادها الاستراتيجية الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.، وتغطي الدراسة المخاوف الأمريكية بشأن الصين كقوة صاعدة مدعومة بنجاحها الاقتصادي في التنافس التجاري والهيمنة على الاسواق الاسيوية والسيطرة عليها، إلى جانب المخاوف بشأن تسلل الصين إلى البنية التحتية التجارية الاسيوية ومنافسة دور الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة.
الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة، الصين، منظمة التجارة، العلاقات التجارية .

المقدمة:
لقد جلب ثلاثون عاما من الإصلاح والانفتاح تقدما ماديا عظيما للصين بتحولها إلى دولة كبيرة، وقد خلقت تصرفاتها آثارا سلبية هائلة على البلدان الأخرى. وكانت النتيجة ارتفاع التوترات التجارية بين الصين وشركائها التجاريين ومنها الولايات المتحدة الامريكية لان الفوائض التجارية الضخمة التي حققتها الصين لفترة طويلة قوضت الاستقرار المالي العالمي ودفعت العالم إلى ركود عميق، إن لم يكن إلى كساد على غرار ما حدث في ثلاثينيات القرن العشرين. بعد الحرب العالمية الثانية كانت عملية دمج القوى العاملة في الصين والهند والكتلة السوفييتية في الاقتصاد العالمي أمر حتمي بعد أن تسارعت وتيرة الإبداعات التكنولوجية والتي تجسدت في ثورة في تكنولوجيا المعلومات التي خلقت التوازن العالمي الجديد ، ومن هنا أدركت الصين أن عليها أن تخفيف التوتر الدولي من خلال تحديث استراتيجيتها في التعامل الاقتصادي الدولي والتجاري.

أهمية البحث: تغطي هذه الدراسة تاريخ العلاقات التجارية الأمريكية الصينية ، مع التركيز في البدء على العقد الماضي، الذي كان خلاله كل منهما عضوًا في منظمة التجارة العالمية. وتقدم ايضا تاريخًا موجزًا للعلاقات الاقتصادية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وتدرس بالتفصيل النزاعات التجارية التي نشأت بين الولايات المتحدة والصين في منظمة التجارة العالمية ومشاركة كل دولة في نصيبها من التدابير لحماية مصالحها التجارية، ولعل التدابير الأمريكية اتسمت بطابع دفاعي، حيث حمّت الصناعات المتدهورة، بينما اتسمت التدابير الصينية بطابع هجومي، حيث شجعت الصناعات الناشئة.

هدف البحث:
تركز الدراسة على وجود أرضية مشتركة بين أولئك الذين يعملون على تعزيز نظام منظمة التجارة العالمية بقواعد جديدة تحد من دور الدولة في الاقتصاد، وأولئك الذين يرفضون منظمة التجارة العالمية لصالح نظام قائم على القوة لمواجهة الصين. وتسعى ايضا إلى فهم ما إذا كانت الصين تقود مفاوضات الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة لتحقيق تحول نموذجي سياسي خاص بها في آسيا،

وإلى أي مدى، والذي يتلخص في تجنب إنشاء تحالف إقليمي مناهض للصين تحت رعاية الولايات المتحدة الامريكية في الأمد القريب، وخلق بديل للنظام العالمي الأمريكي في الأمد البعيد.

إشكالية البحث:

تغطي الدراسة العلاقات التجارية بين البلدين فقد شهدت تدفقات التجارة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين نموًا هائلاً في السنوات التي تلت تقدم جمهورية الصين الشعبية . وقد كانت الواردات الأمريكية المتزايدة من الصين محل نقاش واسع على مدار العقدين الماضيين ، إن التأثير المتسارع للتحولات السريعة في كثافة العلاقات الاقتصادية لا سيما فيما يتعلق بتدفقات التجارة بين الدول المتقدمة والنامية، يمكن أن يُحدث احتكاكًا سياسيًا، وكثيرًا ما ذُكر العجز التجاري الأمريكي مع الصين في الولايات المتحدة ضمن الإجراءات الإدارية والتشريعية داخل كل دولة والشكاوى الرسمية لدى منظمة التجارة العالمية .

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي القائم على استقراء الاحداث وتحليلها ضمن أطار العلاقات الدولية التجارية والتي تدفع باتجاه اتحاد اقتصادي آسيوي يتخذ شكل منطقة تجارة حرة واستثمار مفتوح لكلتا لدولتين .

المحور الاول:

- قراءة تاريخية للعلاقات التجارية الامريكية – الصينية من التعاون الى التنافس.

تزامنت بداية العلاقات التجارية الامريكية - الصينية مع استقلال الولايات المتحدة عام 1783، وبرز انفتاح التجارة بعد انتهاء الثورة الأمريكية، أرسل ممول من فيلادلفيا عام 1784 السفينة الامريكية (إمبراطورة الصين) إلى فوانغتشو الصينية (كانتون) " في أول رحلة تجارية مباشرة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وأرسلت قناصلها إلى قوانغتشو منذ عام 1784 وكان أولهم (صموئيل شو) حامل الشحنة العملاقة على متن سفينة "إمبراطورة الصين" لكن لم يستقبلهم المسؤولون الصينيون رسميًا كممثلين للدولة ، وخلال الستين عامًا التي تلت رحلة "إمبراطورة الصين"، اتسمت العلاقات بين المواطنين الأمريكيين والصينيين بالخصوصية والطابع التجاري في معظمها، وفي عام 1784 شهدت السنوات الأخرى والمعروفة باسم " تجارة الصين القديمة " توسعاً كبيراً في التجارة الامريكية الصينية ، ولكن عانت هذه التجارة من انتكاسات خلال حرب الأفيون الأولى (1839 - 1842) التي وضعت الصين في مواجهة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وبعد معاهده (وانغشيا) عام 1844 أعيدت العلاقات التجارية الامريكية الصينية التي فتحت العديد من الموانئ الإضافية ومنحت الولايات المتحدة وضع الدولة الأكثر رعاية وأقامت علاقات دبلوماسية أمريكية صينية رسمية وتم تقنين تجارة الأفيون وتوسيع الموانئ التجارية مثل ميناء شنغهاي واعترفت الدولتان بوجود بعضهما البعض عام 1844، ولعل المفاوضات والمعاهدة في ذلك العام مثلتا أول اعتراف بموجب القانون الدولي (Gary clyde، 2021، صفحة 3)

أُقيمت العلاقات الدبلوماسية لأول مرة في 16 حزيران 1844 تقريبًا، عندما قدّم (كالب كوشينغ) أوراق اعتماده مبعوثًا فوق العادة ووزيرًا مفوضًا لدى السلطات الصينية في ماكاو، وأبرم معاهدة وانغشيا في 3 تموز 1844، وبعدها حافظت الولايات المتحدة الامريكية على تمثيلها الدبلوماسي في (غوانزو) وأُنشئت البعثة الدبلوماسية الأمريكية في بكين عام 1862 وجاء ذلك عقب معاهدات تيانجين عام 1858، التي سمحت الصين بموجبها لأول مرة للدبلوماسيين الغربيين بالإقامة في العاصمة بكين ، وانقطعت العلاقات الدبلوماسية في 12 تشرين الثاني 1912، نتيجةً للثورة الصينية، حين تنازل إمبراطور المانشو عن عرشه لصالح حكومة جمهورية مؤقتة وامتنعت الولايات المتحدة عن

الاعتراف بهذه الحكومة المؤقتة الجديدة ريثما يتم تشكيل حكومة دائمة ، واستأنفت العلاقات الدبلوماسية في 2 ايار 1913، حين نقلت البعثة الدبلوماسية في بكين رسالة من الرئيس وودرو ويلسون إلى الرئيس يوان شيكاي الصيني لدى انعقاد الجمعية الوطنية لجمهورية الصين الجديدة ، وفي مطلع القرن العشرين أصدر وزير الخارجية الامريكي جون هاي (1838 - 1905) مذكرة (الباب المفتوح) ، خوفاً من العقبات السياسية التي من شأنها أن تعيق وصول الولايات المتحدة إلى الاقتصاد والتجارة الصينية داعياً فيها إلى المساواة التامة في المعاملة بين المصالح الاقتصادية والتجارية للولايات المتحدة في الاقتصاد الصيني (abbott, China in the world trading system: defining the principles of engagement, , 1999, pp. 12-13) في 25 تموز 1928، وبعد فترة من عدم الاستقرار الحكومي وظهور الحكومة القومية لجمهورية الصين، وقّع الممثلون الدبلوماسيون الأمريكيون في الصين معاهدة لمراجعة التعريفات الجمركية مع المسؤولين القوميين، وأعلنت وزارة الخارجية أن هذا الإجراء يُمثّل اعترافًا كاملًا بالحكومة القومية الصينية، التي ستُقام معها علاقات دبلوماسية ، وإنشاءات بعثة دبلوماسية تابعة في نانجينغ (نانكينغ) عام 1928 ، التي أقامت الحكومة القومية عاصمتها فيها، ومع ذلك، أبقى الامريكان على سفارتهم في بكين، وأنشأوا منشأة "سفارة فرعية" في نانجينغ لتسهيل التواصل الدبلوماسي الرسمي مع الحكومة القومية وأرادت وزارة الخارجية أن تبقى البعثة الدبلوماسية الأمريكية الرسمية على مقربة من الممثلين الدبلوماسيين للقوى الأجنبية الأخرى في بكين، كما شككت في قدرة نظام نانجينغ على الاستمرار على المدى الطويل (samuel, 2023, pp. 1-2) وخلال "الحرب غير المعلنة" بين اليابان والصين (1937-1941)، حافظت الولايات المتحدة الامريكية على بعثتها الدبلوماسية الرسمية في بكين، إلا أن السفير الأمريكي بدأ في أغسطس 1936 بالإقامة بشكل متقطع بالقرب من الحكومة الصينية في نانجينغ ثم انتقل في 27 تشرين الثاني 1937 إلى هانكوك، وفي 2 أب 1938، توجه إلى تشونغتشينغ ، بعد أن تحركت حكومة جمهورية الصين ردًا على غزو اليابان واستيلائها على بكين ونانجينغ ونُقلت السفارة إلى تشونغتشينغ، عام 1941، وجاءت هذه الخطوة عقب اندلاع التوترات بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية في 7 كانون الاول 1941، واستيلاء اليابان على مرافق السفارة الأمريكية في بكين نتيجة انتهك اليابان للسيادة الاقتصادية الصينية عندما قدمت واحدا وعشرين مطلبا للحصول على امتيازات تجارية وإقليمية ، واندلعت موجة من الحركات القومية الصينية معتبراً الأمر تهديداً لمصالحها الاقتصادية والتجارية الاجنبية في الصين، وقاومت الاخيرة هذه المطالب وعدتها تدخلا بتشجيع من الحكومة الامريكية التي دعمت الصين ضد الاعتداءات اليابانية للمدة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بشكل غير مباشر من خلال اقراض الأموال لتوفير الامدادات العسكرية في الحرب، وانتهت هذه المساعدات الامريكية طوال مدة الحرب حتى انتصار الشيوعية وتأسيس جمهورية الصين الشعبية وفي 1 ايار عام 1946 نُقلت السفارة الأمريكية إلى نانجينغ بعد انتقال حكومة جمهورية الصين إليها عقب هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية. (clyde, 2012, p. 4)

- الابعاد التاريخية للصراع الاوربي واثرها على العلاقات التجارية الامريكية – الصينية:

ان مسارات العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين في القرن العشرين متباينة، ففي الوقت الذي بدأت فيه الدول بما في ذلك الاتحاد الاوربي تتخذ مواقف متصاعدة ، فأن الولايات المتحدة اعتمدت على مبدأ الانعزالية نحو الاتجاه الدبلوماسي ، وكانت مسألة توريط الولايات المتحدة في الحروب الاوربية قائمة على سياسة دبلوماسية قديمة تعتمد على الانعزالية وهو الخط الدبلوماسي الذي تميزت فيه بالقرن العشرين، واذا ما اردنا تتبع هذا الاتجاه الدبلوماسي للتحرك نحو الأممية نجده

في البدء محدوداً جداً لكنه تطور في ما بعد وخصوصاً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما قررت الاخيرة اتباع مبدأ لأممية الليبرالية وتغيير سياستها الخارجية بشكل كامل (abbott, 1998, p. 22) أن هذا التغيير ارتبط بالتهديد الذي شكلته الانظمة الأوربية الاستبدادية في أوربا والذي أيقنت الولايات المتحدة انه يمكن أن يتحول الى تهديد ضدها وخاصة عندما تعرضت أوربا الى تهديد كبير من جراء الغزو العسكري الألماني، لذلك قادت عملية انشاء النظام الاوربي مع بداية الحرب الباردة ، ومع مبدأ ترومان وخطة مارشال وإنشاء منظمة الاقتصاد الاوربي أدى ذلك إلى إعادة إعمار وبناء التعاون في اوربا، اما في اسيا فقد وقعت الولايات المتحدة والصين ومع احدى وعشرين دولة في جنيف اتفاقية الجات في كانون الثاني عام 1948 ، وهي اتفاقية التعريفة الكمركية والتجارة والتي قلبت نظام التجارة العالمي ، وانجزت جزأ كبيراً من مهامها في التخفيض الكبير للتعريفة الكمركية والقضاء على الحواجز التجارية والمعاملة التمييزية في التجارة الدولية ، وبعد سنوات انسحبت حكومة الكومينتانغ الصينية من اتفاقية الجات ، وفي العام نفسه رفض الكونغرس الأمريكي التوقيع على منظمة التجارة الدولية تاركاً اتفاقية الجات المؤقتة تنظم التجارة العالمية على مدار الاعوام المقبلة (samuel، 2023، صفحة 6) وفي هذه الوقت عانت الصين من اضطرابات داخلية نُقلت على أثرها السفارة الأمريكية إلى فورموزا (تايوان) في 19 كانون الاول 1949 بعد أن انتقلت حكومة جمهورية الصين إليها ردًا على تقدم القوات الشيوعية الصينية في البر الرئيسي خلال الحرب الأهلية الصينية وأسس الشيوعيون الصينيون جمهورية الصين الشعبية في ١تشرين الاول 1949، إلا أن الولايات المتحدة رفضت الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية أو إقامة علاقات معها وظلت تعترف بحكومة جمهورية الصين الواقعة في فورموزا كحكومة شرعية للصين، وحافظت على علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين فقط ، أما في أوربا ففي خضم الصراع الاوربي والتنافس الاممي بعد الحرب العالمية الثانية سعى المجتمع الاوربي الى التكامل الاقتصادي الذي اظهره التحالف الاطلسي الذي يتمحور حول حلف الشمال الأطلسي والقائم على التكامل الاوربي، ففي ايار 1950 اقترح وزير الخارجية الألماني (روبرت شومان) وضع خطة شومان لا نشاء الجماعة الأوربية للفحم والطلب (ECSC) الذي يهدف الى وضع نهج فيدرالي لتوحيد المجتمع الأوربي نحو التكامل الاقتصادي ، وأقترح رئيس الوزراء الفرنسي (دينيه بليفين) في تشرين الأول 1950 انشاء الجماعة الدفاعية الأوربية واطلاق خطة بليفين بهدف انشاء مجتمع دفاع أوربي في الوقت الذي طالبت فيه الولايات المتحدة الامريكية تسليح ألمانيا الغربية ، وتم وضع ألمانيا ضمن اطار حلف الشمال الأطلسي بعد أن سمح لها بالمشاركة في مجموعة الدفاع الأوربية التي تهدف ايضاً إلى التعاون الاقتصادي الأوربي لإعادة تنظيم أوربا على أساس التعاون عبر الاطلسي (Aubourg, 2008, p. 27)

كانت الولايات المتحدة غير مكترثة لانشاء مجتمع الدفاع الاوربي وبموجب هذا التكتيك تم انشاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي وقعتها الدول الست الاعضاء في الجماعة الأوربية للفحم والصلب في أيار 1951 وهي تشبه الى حد كبير الجماعة الأوربية للفحم والطلب من حيث التنظيم والبنية والمسؤولة عن تسهيل العمليات التجارية بين الدول الاوربية والعالم ، وكانت علاقات جمهورية الصين الشعبية في عهد ماوتسي تونغ محدودة في النظام الاقتصادي العالمي ، وبعدها عقدت اربع عشرة دولة مؤتمرات في لندن وباريس من أيلول الى تشرين الاول 1954 بعد فشل تحالف الدفاع الأوربي ومنا بلجيكا وكندا والمانيا وهولندا والولايات المتحدة الامريكية لمناقشة أمن واقتصاد اوربا الغربية وعلاقاتها الاقتصادية مع دول العالم وتقرر انشاء الاتحاد الاوربي الغربي عام 1950 وأنضمت دول أوربا الغربية الى حلف الشمال الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة

(urwin, 1996, p. 34) والتي جانبها فرضت قيودا تجارية واسعة النطاق في اسيا من خلال لجنة تنسيق التصدير العالمي (cocm) وهي اتفاقية متعددة الأطراف بين اعضاء منطقة حلف الشمال الأطلسي واليابان واستراليا للسيطرة على صادرات الصين، وأدى حضور اللجنة الى كبح تدفقات التجارة بين الولايات المتحدة والصين (Gary clyde، 2021، صفحة 13) بعد ذلك انشغلت الولايات المتحدة في الصراع بين الدول الأوربية اثناء عملية تشكيل النظام الاوربي بقيادتها حول قضية "الاطلسية" ، "والاوربية" ، التي تنص على أن الأوربيين يجب أن يقودوا بناء النظام الأوربي ، وباعتبارها دولة ممثلة للأطلسي فأن بريطانيا دولة تتمتع بنفس المجال الثقافي والقوة البحرية التي تتمتع بها الولايات المتحدة لكن لضمان الحفاظ على الأمن الأوربي في مواجهة الاتحاد السوفيتي ضلت بريطانيا محافظة على دورها التقليدي كقوة موازنة في أوربا ، اما فرنسا فكانت معارضة لذلك الامر لذلك انشاء ديغول مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أيلول ١٩٥٨ بشكل منفصل عن حلف الشمال الاطلسي واقترح تشكيل مديرية ثلاثية في أوربا الغربية للمحافظة على التوازن السياسي والاقتصادي (Dumoulin, 2003, p. 45) وكانت المواجهة الاولى داخل السوق الاوربية المشتركة بين الاوربية والاطلسية بقيادة "المجموعة الاقتصادية الاوربية" المكونة من ستة اعضاء والتي اقترحها ديغول والتي سعت الى اضعاف حلف الشمال ومنع انضمامه داخل الاسواق الاوربية ، ولقد واجهت هذه الفكرة معارضة من جانب بلجيكا ولوكسمبورج كما فشلت في الحصول على دعم ايطاليا والمانيا الغربية وتم التخلي عنها في نيسان 1962. (Woo, 1987, pp. 3-9)) تسارعت وتيرة توحيد القارة الاوربية وحل القضايا السياسية والاقتصادية ، ففي حزيران 1966 زار ديغول موسكو وساهم هذا الأمر في تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي وتخفيف حدة التوترات بين بلدان القارة الاوربية وبدأ الحوار الاوربي الشامل بين أوربا الغربية والشرقية والولايات المتحدة بهدف التعاون في المجال السياسي والاقتصادي والتعاون التجاري مع بلدان العالم ، وعملت الدول الأوربية على إعادة هيكلة الاطلسي ومؤتمر الأمن والتعاون الاقتصادي وأعطت المفوضية الأوربية فرصة التكامل الاقتصادي والانفتاح نحو شرق اسيا. (Woo، 1987، الصفحات 8-11)

تطور العلاقات السياسية الامريكية – الصينية وأثرها على التدفقات التجارية بين البلدين:

أن تدفقات التجارة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين كانت قليلة حتى العام 1972 بعدها زادت وخصوصاً بسبب زيارة الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون التاريخية الى جمهورية الصين الشعبية عام 1972، وتم الاتفاق على "بيان شنغهاي" المشترك الصادر في 27 شباط 1972، والذي تعهدت فيه الدولتان بالعمل على تحسين العلاقات الدبلوماسية وفي هذا الإطار افتتحت الولايات المتحدة في 1ايار 1973 مكتب الاتصال الأمريكي في بكين لمعالجة جميع المسائل التجارية باستثناء الجوانب الدبلوماسية الرسمية ، وفي العام نفسه، أنشأت جمهورية الصين الشعبية مكتبًا نظيرًا لها في واشنطن العاصمة ، ووفقاً لهذا البيان ايضا منحت الصين على أمتياز الدولة الأكثر رعاية للدول الكمركية الاعضاء في منظمة الجات ومنح هذا الامتياز على أساس طوعي والزم تعديل جاكسون - فانيك لقانون التجارة لعام 1974 تجديد معاملة الدولة الأكثر رعاية للصين كل عام على ان تتعهد بأن لا تعيق الهجرة ، لأن مسألة الهجرة هي المعيار الأساسي لتجديد وضع الدولة الأكثر رعاية ومن ضمنها الصين. (bale, 2015, pp. 32-33) وفي عام 1978 تولى (دينغ شياو بينغ) حكومة الصين وشهدت الدولة في عهده تحولا اقتصاديا هائلا متسما بالطابع الرأسمالي أدى إلى تحول اقتصاد جمهورية الصين الشعبية نحو السوق ، وقد اتخذ الحزب الشيوعي في كانون الاول 1978 قررات سياسية مهمة ومركزية الهدف منها هو البناء الاقتصادي وتخصيص موارده الاقتصادية وفق الاسوق الاسيوية ، والتفت الشعب الصيني باسره نحو الحزب الشيوعي ودعواته لمواصلة تسويق الاقتصاد الصيني

وتدويله، وقد وقعت الصين في عام 1978 اتفاقية تجارية مع الولايات المتحدة الامريكية منحت كلتا الدوليين الافضلية في التعامل ، وباشرت حكومة (دينغ شياو) بالتقارب من المجتمع الدولي ومنحت مقعداً في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام 1980 بعد أن شغلت مقعد تايلند ، وفي عام 1983 وقعت الصين اتفاقية الألياف المتعددة وجددت طلبها في الانضمام الى اتفاقية الجات عام 1986 (lardy, 1998, p. 14) احبطت محاولة الصين الدبلوماسية للانضمام الى عضوية الجات بسبب ردة فعل حكومة الصين من الاحتجاجات الشعبية في ميدان (تيانانمن) عام 1989 ، والتي اثارت العديد من الدول الاعضاء في منظمة الجات ، ولما كانت الصين الدولة الأولى لدى الولايات المتحدة في الرعاية أهلها هذا الامر لأن تكون تحت مراقبة الكونغرس السنوية ، وبموجب تعديل جاكسون - فانيك قدمت العديد من الدول المنتقدة للصين مظالم خاصة بحقوق الانسان والبيئة والاقتصاد و الذي اعاق من علاقاتها التجارية الدولية

(liu liang, Saving Behavior under Imperfect Financial Markets and the (Current Account Consequences,, 1994, pp. 512-513)

المحور الثاني:

- المسار التاريخي لانضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية

بدأ رسمياً عمل منظمة التجارة العالمية في واحد كانون الثاني 1995 وفقا لاتفاقية مراكش لعام 1994 والتي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفة الكمركية والتجارة (الجات) مهمتها الاساس تنظيم التجارة العالمية في السلع والخدمات والملكية الفكرية، وتهدف ايضاً إلى تقليل التعريفة الكمركية والقيود الاخرى وحل النزاعات التجارية وتحظر التمييز بين الشركاء الاقتصاديين وتوفر حماية البيئة والأمن ، وعدتّ منظمة التجارة العالمية ونظام فضّ النزاعات التابع لها خليفةً لنظام الجات الأقدم والأضعف بكثير، وهو نظام متعدد الأطراف يحلّ النزاعات التجارية بقرارات ملزمة قابلة للتنفيذ عن طريق العقوبات، ويعتمد نظام حلّ النزاعات على " تسوية النزاعات" (DSU) التابع لمنظمة التجارة العالمية، وهو أحد الاتفاقيات العالمية التي دخلت حيز التنفيذ عام 1995 ويُطبّق نظام حلّ النزاعات جميع القواعد الواردة في اتفاقيات التجارة لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة بالزراعة، والملكية الفكرية، والدعم، والخدمات، وتدابير الاستثمار، وتجارة السلع، وغيرها ، وقد رفعت الولايات المتحدة الامريكية دعاوى قضائية تخص الصادرات، وعدم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية ومن ناحية أخرى، رفعت الصين دعاوى قضائية ضد الولايات المتحدة لفرضها رسومًا لمكافحة الإغراق، ورسومًا كمركية وقائية ، وبحلول عام 1995 اصبحت الولايات المتحدة الامريكية ثالث اكبر شريك تجاري للصين ، واصبحت الاخيرة في المركز الرابع عشرة كاشريك لها ، وكان التجديد السنوي لوضع الدولة الأكثر رعاية محل طعن من قبل الجماعات المناهضة للصين.

(liu liang, Saving Behavior under Imperfect Financial Markets and the Current Account Consequences, 1994, p. 516)

بدأت الصين بعد ذلك رحلتها للانضمام الى منظمة التجارة العالمية لأن هذا الأمر يعد تطوراً بالغ الاهمية ويكشف عن رؤية القيادة السياسية العليا في تدويل التجارة الصينية مع العالم ، وتنبع هذه الأهمية في أن المنظمة تعتمد على تعزيز التجارة من بين الاقتصاديات الرأسمالية، ويتطلب من الصين مواءمة مؤسساتها الاقتصادية مع الاقتصاديات الحديثة وحتى تكتمل هذه العملية صنفت من قبل الدول التجارية بانها "اقتصاد غير سوقي" ولم تكن مؤهلة للاستفادة الكاملة من عضوية المنظمة ، لكن الحكومة الصينة كانت مصرة على تغيير سياساتها وبررت هذا الأمر بهدفين الاول، انها في المرحلة الاولى من الاشتراكية، والثاني سعيها لتحرير القوى الانتاجية في ظل سوق يهيمن عليه

القطاع الخاص ،وهنا كان لا بد من التوفيق ما بين جميع أشكال التدخل في السوق ومصالح أعضاء منظمة التجارة العالمية ، لذلك شكل تحديد معايير انتقال الصين إلى عضوية منظمة التجارة العالمية تحدياً محورية ، وتعاظم هذا التحدي نظراً لعدم منح الصين معاملة خاصة وهو ما كان متبعا مع الدول النامية. (Herrero, 2020, p. 219)

أن الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوربي واليابان كانت هي الجهات الفاعلة الرئيسية عالمياً في التجارة والمنافسة على رأس المال والسلع المصنعة ، إما الاقتصاديات الأسيوية الحديثة التصنيع فلم يكن لها سوى أدوار ثانوية ، وقد تغيير وضع الصين بعد نجاح التصنيع الموجه نحو التصدير، واصبحت الصين أكبر متلق للاستثمار الاجنبي المباشر بين الدول النامية والثانية بعد الولايات المتحدة في العالم ، وكان احد أهداف الصين نحو الاستثمار الاجنبي الدخول الى الاسواق طويلة الأمد ، الا أن دخول المستثمرين الى هذه الاسواق مقيد بقواعد مثل شرط نسبة التصدير وشرط موازنة حساب النقد ، لذلك فأن الاستثمار الاجنبي مرتبط بالاستعانة بمصادر خارجية ، ومثلت صادرات الصين التي تنتجها الشركات الممولة أجنبياً نحو(50%) من إجمالي صادراتها.

(liu liangyn, 1994, p. 517)

أن الصين ويفضل مواردها البشرية الوفيرة أصبحت الواجهة للاستثمارات الاجنبية، ويطلق عليه هنا العمالة النادرة للصناعات المحلية الناشئة في مجال التكنولوجيا العالية ، كما تنتج مدخلات وسيطة وهنا اصبحت من الاقتصاديات التي لا يستهان بها ، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي الرائدة في تصدير السلع كثيفة رأس المال ، الا إن الصين مثلت سوقاً ضخمة للمنتجات المصنعة في البلدان الصناعية بفضل مواردها البشرية والتي مكنتها من أن تكون مورداً للسلع الاستهلاكية ، وخلال الازمة المالية في شرق اسيا عام 1997 - 1998 تراجعت رغبة الصين في تعريض منتجاتها المحلية الى المنافسة الاجنبية ، وخرج رئيس الوزراء الصيني (تشو رونغ) من الأزمة بعروض مقدمة الى الولايات المتحدة واعضاء منظمة التجارة العالمية بتقديم بعض التنازلات مثيرة الجدل.

(Harrison, 1991, pp. 35-37) وفي نيسان 1999 تدهورت العلاقات التجارية الامريكية - الصينية بعد أن قدم الممثل التجاري للولايات المتحدة بعض التنازلات التجارية دون الرجوع الى موافقة الجانب الصيني ، الأمر الذي سبب في رفض المسؤولين الصينين وشرعوا في التراجع عن الالتزامات السابقة ، وفي العام نفسه قصفت طائرة تابعة الى (الناتو) سفارة جمهورية الصين الشعبية في بلغراد وكان يقودها طيار أمريكي مما أثار احتجاجات واسعة ومناهضة للجانب الامريكي رغم تبرير الاخيرة بأن القصف جاء بالخطأ. (Sloan, 2010, pp. 17-19)

بعد ذلك تحسنت العلاقات التجارية بين البلدين بعد اجتماع سياتل الوزاري الذي تمخض عنه عقد اتفاقية بين الصين والاتحاد الأوربي في ايار عام (2000) وهذا يدل على أن الصين كانت تسعى الى التوصل الى اتفاق مع اكبر عدد ممكن من الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية ، لكن الاتفاقيات بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي كانت أكثر شمولا وبعد مفاوضات عديدة بين الولايات المتحدة والصين والاتحاد الاوربي انضمت الصين الى منظمة التجارة العالمية في (١١كانون الاول /2001) (robort of the working barty on the accession of china, 2010, pp. 3-5) ان عضوية منظمة التجارة العالمية جعلت الصين اكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر لأنها ضمنت وصول السلع الصينية الى الاسواق الامريكية من خلال الغاء حاجة الصين للحصول على وضع الدولة الاكثر رعاية (MEN) سنوياً من الكونغرس ، وخلقت فرص عمل متزايدة من الصين من خلال زيادة حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية،

وهنا بدأت مرحلة جديدة من العلاقات التجارية والنزاعات بين الولايات المتحدة والصين ضمن أطار منظمة التجارة العالمية (grare, 2021, p. 10)

نلاحظ مما سبق، أن نظام تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية (WTO) أستخدم على نطاق واسع، وهو يُمثل جوهر العلاقات التجارية العالمية وقد استخدمت كل من الولايات المتحدة والصين هذا النظام وأبدت كل دولة استعدادها لمعالجة القضايا الخلافية، الأمر الذي عاد بالنفع على كلا البلدين ومع ظهور قضايا تجارية جديدة، ستكون هذه العملية ضرورية للحفاظ على مسار مستقر للعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

- **التطور التاريخي للنزاعات التجارية الامريكية- الصينية في أطار منظمة التجارة العالمية.**

شكلت العلاقات التجارية المتوترة بين الولايات المتحدة والصين تحديا للنظام التجاري العالمي على الصعيد الاقتصادي والأمني والسياسي والاجتماعي ، لأنها تمثل صراعا بين الرأسماليين ، وهذا الأمر يمثل تحدياً خطيرا للنظام التجاري على مستوى المؤسسات الدولية مثل المنظمة التجارة العالمية ، لأن العلاقات التجارية بين البلدين قائمة على النظام القانوني التجاري العالمي ومبنية على وجهة نظر الانظمة الوطنية ما بين من يرفض منظمة التجارة العالمية وما بين مؤيد، لذلك احتاج الامر الى إعادة التوازن فيما يتعلق بقيود القانون الدولي وأن تخضع سياسات كل دولة للتدقيق الخارجي لأثارها العابرة للحدود الوطنية ، والسماح للدول الأخرى بحماية نفسها من الآثار الخارجية لسياسات تلك الدول (Arce hugh, 2021, p. 10) بالنسبة لقانون التجارة تغيرت السياقات الاجتماعية والسياسية منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995، والأمر الأهم أن الولايات المتحدة الامريكية لم تعد القوة العالمية الوحيدة والمهيمنة في اسيا، وتراجع الاتحاد الاوربي ايضاً كقوة اقتصادية ، واصبحت الصين كقوة اقتصادية عالمية، بالإضافة الى كونها قوة عسكرية إقليمية ، ففي عام2001 بلغت حصة الصين من الانتاج العالمي المحلي الاجمالي ما يقارب ثلث حصة الولايات المتحدة ، واكثر من (٢٠%) من القوة الشرائية ويتاجر ثلث الدول مع الصين بسلع اكثر من البضائع الامريكية بنفس العام الذي انضمت به الى منظمة التجارة العالمية، ومما يثير قلق الامريكيين ان الصين قوة متنامية ومتقدمة تكنلوجيا من ناحية المعلومات والاتصالات لذلك فارغم قوتها الاقتصادية الا انها اصبحت اقل قدرة في وضع القواعد والقوانين الاقتصادية للتجارة العالمية. (feenstra, 1986, pp. 249-250) . ومع صعود الصين كقوة اقتصادية وتجارية اصبح مسؤولو الأمن القومي الأمريكي اكثر حذرا من اثار النظام التجاري لذلك أعادت صياغة علاقاتها التجارية مع الصين من الناحية الأمنية والسياسية ، واخذت تفكر في أصلاح النظام التجاري العالمي ، وجعلت نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية محايدا، وانهت نظام الاستئناف ، في محاولة لأنهاء القوة الملزمة لأحكام منظمة التجارة العالمية .

(Lardy, "China in the World Economy," Institute for International Economics,, 1997, pp. 7-8)

- **المسار التاريخي للنزاعات التجارية التداعيات والاسباب:**

رفعت الولايات المتحدة والصين (13) نزاعاً ضد بعضهما البعض من خلال هيئة تسوية النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية ، ثمانية منها رفعتها الولايات المتحدة وخمسة رفعتها الصين، فمنذ عام 2001 تم رفع غالبية شكاوى جمهورية الصين الشعبية ضد الولايات المتحدة ونلخص هذه الشكاوي بين البلدين مع تسليط الضوء على التدابير المتخذة والانتهاكات المزعومة لقواعد منظمة التجارة العالمية وكيف تم حل النزاعات

،United States International Trade Commission. Retrieved July 29, 2010)
2010، الصفحات 18-19).

الشكاوى الامريكية ضد الصين في منظمة التجارة العالمية:

كانت أولى الشكاوى الامريكية في أذار 2004وهي، (ضريبة القيمة المضافة على السلع المنتجة في الخارج) ووفقاً للشكاوى الامريكية فأن هذا الامر ينتهك المعاملة الوطنية لكل من السلع والخدمات ويمنح معاملة تفضيلية لبعض الواردات اي المنتجات المكتملة محليا ولكن منتجة في الخارج، وبالتالي انتهك مبدأ لدولة الأكثر رعاية ، رجعت الولايات المتحدة والصين الى هيئه المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية في تموز 2004، ووافقت الصين على إلغاء ضريبة القيمة المضافة، وأعلنت الولايات المتحدة ان الصين امتثلت لشروط التسوية واعتبر الطرفان ان النزاع حسم
(UN Comtrade. Integrated circuits are covered under Harmonized System (HS, 2002 (2010، الصفحات 7-8)

الشكوى الثانية، (التدابير المؤثرة على واردات قطع غيار السيارات) في أذار 2006 عندما طلب الجانب الامريكي وكندا والجماعات الأوربية اجراءات مشاورات مع الصين تستهدف قطاع السيارات في عام 2005 ، وقدمت طلبات من قبل الولايات المتحدة تقضي بان واردات قطع غيار السيارات تخضع لتعريفات كمركية أعلى من المركبات المتكاملة إذا تجاوزت الاجزاء المستوردة ، وأن اجراءات الصين اثرت سلبا على الاستثمار الاجنبي ، وان تطبيق التعريفات الكمركية على المركبات المفككة وشبه المفككة يتعارض مع المادة الثالثة من اتفاقية (الجات) فيما يخص المعاملة الوطنية، تشكلت لجنة في الأول من أب عام 2006 وخلص تقريرها، أن تدابير الصين تتعارض مع المادة الثالثة من اتفاقية الجات وتتعارض مع التزاماتها في جدول الامتيازات الصيني، وبعدها التزمت الصين بأن تجعل تدابيرها متوافقة وأعلنت بأنها ستنشئ خطوطا تعريفة كمركية لمجموعة (CKD) و (SKD) بمعدل لا يزيد عن (10%) (United States International Trade Commission Office of Unfair Import Investigation،، 2010، الصفحات 3-4)

النزاع الثالث، كان خاصا بمنح المبالغ المستردة والتخفيضات والاعفاءات الضريبية للشركات الصينية التي تفضل السلع المحلية على السلع المستوردة ، وزعم الجانب الامريكي أن أحكام القانون الصيني يسمح بمعاملة ضريبية تفضيلية لهذه الشركات عن طريق خفض الأموال المستحقة للحكومة الصينية مما ينتهك مبدأ المعاملة الوطنية وتم تسوية النزاع بين الطرفين بعد اقرار تشريع ضريبة الدخل الصيني في كانون الاول 2007 بطريقة تتفق مع التزاماتها ، واكدت الصين أن التدابير المتعلقة برد الاموال أو التخفيضات او الاعفاءات لم تعد سارية المفعول ولا يمكن استخدامها لمنح معاملة تفضيلية، ووافقت الصين على أن لا تتلقى المعدات المستوردة معاملة اقل تفضيلا من المعدات المنتجة محلياً
(United States International Trade Commission، 2010، الصفحات 3-5)

النزاع الرابع ، خص التدابير التي تؤثر على حقوق التداول و خدمات توزيع المطبوعات ومنتجات الترفيه السمعية والبصرية والمطبوعة ، طلبت الجانب الامريكي اجراء مشاورات وتم تشكيل لجنة في أذار 2008، رأت اللجنة بأن التدابير متعارضة مع الاحكام العامة لاتفاقية الجات (لحماية الأداب العامة)، وتتعارض مع المعاملة الوطنية بموجب الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) وانها تحد من الاستثمار الاجنبي في المشاريع المشتركة بموجب المادتين السادسة عشرة والسابعة عشرة من اتفاقية الجات، وافقت الصين على توصيات اللجنة بأن تتوافق سياساتها مع المادتين، وصدرت الولايات المتحدة ما قيمة (2) مليار دولار من الخدمات السمعية والبصرية والخدمات ذات الصلة الى

الصين اي نسبة (11%) من اجمالي صادرات الولايات المتحدة من الخدمات السمعية والبصرية (sebetys, 2009, p. 37)

النزاع الخامس، التدابير التي تؤثر على حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، زعم الامريكيين أن الاجراءات الصينية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية غير كافية مقارنة بالتزامات الصين بموجب اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريبس) ، وفي كانون الثاني2007 تم تشكيل لجنة خلص تقريرها إلى أن قانون حقوق الطبع والنشر الصيني يتعارض مع المادتين (1) و (9) من اتفاقية تريبس ، واصدرت توجيها بأن تقوم الصين بجعل التدابير المخالفة متوافقة مع الاتفاقية السابقة الذكر، وحققت الصين ذلك في عام 2009 ووافقت الولايات المتحدة عليه (Agreement Establishing the World Trade Organization, April 15, 1994،، 2010، صفحة 5)

النزاع السادس، التدابير التي تؤثر على خدمات المعلومات المالية للموردين الأجانب، طلب الامريكيين اجراء مشاورات بشأن التدابير التي تقيد قدرة الشركات الاجنبية على استقطاب العملاء وتقديم خدمات المعلومات المالية ، وأن المستهلكين الصينيين منعوا من التعاقد على خدمات المعلومات المالية مع الموردين الاجانب ، وأن وكالة (شينخوا) عينت وكيلاً واحدا فقط يمكن للشركات الاجنبية ممارسة الاعمال التجارية من خلاله ، وانها ملزمة بتقديم معلومات شاملة بما في ذلك معلومات العملاء السرية، وفي عام 2008 توصل الجانب الامريكي والصين الى اتفاق بموجب مذكرة تفاهم تقضي بالتزام الصين بأنشاء جهة تنظيمية لخدمة المعلومات المالية دون وجود مصالح تجارية لوكالة (شينخوا) ووافقت على وجود مصالح تجارية لوكالة (شينخوا) وعدم فرض أي متطلبات وساطة على الموردين الاجانب والسماح للمستهلكين بالتعاقد على خدمات المعلومات المالية بحرية وبشكل مباشر، وفي العام نفسه صدرت الولايات المتحدة خدمات مالية بقيمة (16%) من إجمالي صادراتها من هذه الخدمات والبالغ قيمتها (58) مليار دولار

(United States International Trade ,, 2010, pp. 2-3)

أما النزاع السابع في عام 2008، فقد خص المنح والقروض والحوافز الاخرى ، زعمت الصين أن المنح والقروض والحوافز المقدمة للشركات الصينية التي تستوفي معايير تصدير معينة تنتهك المادة (3) من اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، واكدت أن هذه التدابير تتعارض مع المواد (3)، (10) من اتفاقية الزراعة ، ولم يتخذ إي اجراء بشأن هذه القضية، وخص النزاع الثامن في حزيران 2009 بالتدابير المتعلقة بتصدير المواد الخام المختلفة وطلب الجانب الامريكي التشاور لتحديد (32) تدبيرا يقيد الصادرات الصينية من المواد الخام ، واقترحت أن تكون هناك تدابير تقييدية إضافية سارية المفعول، لأن التدابير الصينية تتعارض مع المواد (8 ،10، 11) من اتفاقية الجات ، تشكلت لجنة في عام2008 حدت من إجراءات الصين واستوردت الولايات المتحدة ما قيمته (3,6) مليار دولار من المواد الخام في عام 2008 من الصين

(United States International Trade ,, 2010, p. 14)

استعرضنا فيما سبق نزاعات الولايات المتحدة مع الصين في منظمة التجارة العالمية والتدابير المعنية والانتهاكات المزعومة لقواعد منظمة التجارة العالمية وكيف تم حل هذه النزاعات منذ عام 2002 من خلال اجراءات المشاورات مع الصين.

الشكاوى الصينية ضد الولايات المتحدة الامريكية في منظمة التجارة العالمية :

أما بالنسبة للشكاوى التي رفعتها الصين ضد الولايات المتحدة الامريكية منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 والبالغ عددها خمسة شكاوى، وجاءت الأولى منها النزاع على الرسوم الوقائية المفروضة على واردات منتجات الصلب في أذار 2002 ، والتي زعمت فيها الصين أن التدابير الوقائية التي اتخذتها الامريكيين زادت من رسوم الاستيراد على مختلف منتجات الصلب ، وكانت غير مبررة وعلى اثرها شكلت هيئة تسوية النزاعات لجنة والتي نشرت تقريرها في تموز 2003 والذي قضى بأن الجانب الامريكي لم يبرر التدابير التي تستخدمها لغرض الضمانات ، وان هذه التدابير تتعارض مع التزاماتهم بموجب اتفاقية الجات وأبلغت جهاز تسوية المنازعات أن الرئيس بوش أصدر أمراً بالغاء جميع التدابير الوقائية واستوردت بعد ذلك ما قيمته (300) مليار دولار من منتجات الصلب من الصين أي ما يعادل (22%) من إجمالي وارداتها من الصلب.
(United States International Trade ,, 2010, p. 19)

النزاع الثاني، خاص بمكافحة الاغراق المفروضة على الورق الحر المطلي من الصين ، ففي أيلول 2007 زعمت الصين أن إدارة التجارة الدولية (ITA) وهي وحدة تابعة لوزارة الخارجية الامريكية أصدرت خطأ حكماً بالإغراق على مصنعي الورق الحر المطلي الصينين والكوريين والاندونيسيين، واكدت ان حكم اتفاقية التجارة الحرة يتعارض مع التزامات الولايات المتحدة بموجب المادة السادسة من القافية الجات والمواد (1/2/10/14 /17 / 32) من اتفاقية مكافحة الاغراق ، ولم يتخذ اجراء بشأن هذه القضية، وفي عام 2007 استوردت الولايات المتحدة ما قيمته (4) مليار دولار من الورق المطلي ذي الصفائح الحرة من الصين إي بنسبة (10%) من اجمالي واردات الولايات المتحدة من الورق المطلي (United States International Trade ,, 2010, p. 26)

النزاع الثالث والذي يخص رسوم مكافحة الاغراق المفروضة على منتجات معينة من الصين فيما يتعلق بالصلب والاطارات والانابيب المستطيلة الخفيفة والاكياس، وطعنت الصين في تحديد الامريكيين لحالات إغراق من قبل إدارة التجارة الدولية، وأكدت انها تنتهك المادتين الاولى والسادسة من اتفاقية الجات واتفاقية مكافحة الاغراق والمادة (15) من برتوكول انضمام الصين ، وتم تشكيل لجنة في أذار 2009 ، والتي الزمت إدارة التجارة الدولية بتخفيف القيود على تدفقات التجارة فيما يخص المنتجات الاربعة، وحددت ضريبة الدخل للمنتجات المستخدمة والتي تندرج ضمن التعريفة الكمركية الامريكية المنسقة مع الصين (Jones, 2010, p. 6)

النزاع الرابع، الذي خص التدابير المؤثرة على واردات الدواجن في الصين، ففي نيسان 2009 زعمت الصين أن الحظر الفعلي على أي من واردات من الدواجن الصينة بموجب قانون المخصصات الشاملة كان اجراء غير مبرر فيما يتعلق بالصحة والصحة النباتية ، وأشارت لجنة المخصصات في مجلس النواب الامريكي الى مخاوفها بشأن الأغذية الملوثة من الصين ، وزعمت الصين أن التدابير الواردة في قانون المخصصات تنتهك الماديين الأولى والحادية عشرة من اتفاقية الجات والمادة (4) من اتفاقية الزراعة ، كما أكدت الصين أن هذه التدابير تنتهك احكام اتفاقية المعايير الصحية والصحة النباتية ، وتشكلت لجنة تمت من خلالها مراجعه قانون المخصصات الامريكي والذي لم يتضمن حظراً صريحاً على الدواجن الصينية بل يوفر أمولا لوضع معايير صحية وصحية نباتية لمنتجات الدواجن الصينية المستوردة ولم توجه إي مساءلة إلى الولايات المتحدة التي بدورها استوردت من الصين عام 2009 ما قيمته (5) مليار دولار من منتجات الدجاج من الصين
(UN Comtrade. Chicken products are covered under HS (2007) codes: 0207,, 2010, pp. 8-10)

أما النزاع الخامس ، والذي خص الرسوم الوقائية المفروضة على بعض الإطارات من الصين ، ففي عام 2009 اعترضت الصين على فرض التعريفات الكمركية الوقائية على الاطارات الصينية بعد أن اكتشفت لجنه التجارة الدولية الامريكية وجود تهديد باضطراب سوق الاطارات الأمريكية، وتم فرض الحماية كتعريفة كمركية تنازلية لمدة ثلاث سنوات ، وجادلت الصين بأن الحماية لا مبرر لها في ظل ظروف الصناعة الامريكية، وأن التدابير المفروضة أكثر تقييداً مما هو ضروري لمعالجه زيادة الواردات الصينية وتم تشكيل لجنة في أذار 2010، ولكنها لم تصدر إي تقرير

(United States International Trade, 2010, p. 2)

تجمع عملية حلّ النزاعات الفعلية في منظمة التجارة بين المفاوضات التقليدية والتقاضي، وتستغرق هذه العملية بأكملها من البداية إلى النهاية عادةً من اثني عشر إلى خمسة عشر شهرًا تُقدّم الدول طلبًا للتشاور يتضمن مفاوضات دبلوماسية سرية بين الطرفين، إذا لم تُسفر المشاورات عن تسوية، يجوز للطرف الشاكي طلب إنشاء هيئة للنظر في القضية هنا تجري عملية التقاضي ومع ذلك، تُحل غالبية القضايا التي تتطلب استشارة دون المرور بعملية التقاضي الكاملة، فضلاً على النزاعات انضمت الصين مع الولايات المتحدة الامريكية في مشاورات تجارية مع اعضاء آخرين في منظمة التجارة العالمية، ومن بين هذه المشاورات هي مشكلة المصدرين التايلنديين الذين اغرقوا الاسواق الامريكية بالروبيان ولذلك استخدم الجانب الامريكي ممارسة (التصفير) والتي تحافظ فيها على عدم احتساب الواردات او تصفيرها بمعنى ان الاسعار تكون أعلى من القيمة العادلة للتصدير، وتدخلت الصين في هذا النزاع لأن ممارسة الامريكيين لتصفير الروبيان التايلاندي تتعارض مع اتفاقية مكافحة الاغراق و توصلت الى حالة من التوافق في نيسان 2009، وايضاً انضمت الصين الى مشاورات مع الولايات المتحدة والهند بشأن التوجيه الذي يخص الروبيان الهندي وتم تشكيل لجنة والتي راءت بان اجراءات الولايات المتحدة لم تنتهك التزامات اتفاقية مكافحة الإغراق وابلغت اللجنة الهند بأنها تراقب ممارسات التعديلات التي سوف يجريها الجانب الامريكي.

(China, Regional Issues Poll., 2010, pp. 5-6)

يتضح مما سبق بأن قانون منظمة التجارة العالمية نص على العديد من الأمور الإدارية والقوانين التي يمكن للأعضاء متابعتها والمحافظة على ممارساتها التجارية بشكل لا يتعارض مع الالتزامات ولعل ما سبق ذكره من النزاعات بين الولايات المتحدة والصين توضح كيف استخدم الطرفان حقوقهما والتزاماتهما التجارية بموجب هذه الاتفاقيات لتنفيذ سبل العلاقات التجارية محل النزاع.

المحور الثالث:

ـ المشاكل التجارية الامريكية – الصينية وأثرها على الاقتصاد العالمي:

أن من اخطر المشاكل التجارية التي واجهت الدولتين هي العجز الثنائي التجاري بين الولايات المتحدة والصين والذي يمثل تصدير البطالة من الصين الى الولايات المتحدة والذي سبب في خسائر للوظائف في عدد من الولايات الامريكية وخفض الأجور قرابة (14%) ، لان مضاعفة العمالة العالمية التي تتحقق من خلال جلب عمالة ارخص في الدول ستخفض السعر النسبي للسلع كثيفة العمالة، وبالتالي ستخفض دخل العمالة في الدول الصناعية ، وهذا سوف يزيد من إمكانية انتقال راس المال الأمريكي الى الخارج .

(Ikenberry, , "Between the Eagle and The Dragon: America, China, and Middle States Strategies in East Asia",, 2016, p. 3) .

ومن المشاكل الاخرى التي سببت القلق الامريكي هي رفع قيمة (الرنمينبي) العملة الصينية والذي سيؤدي الى انخفاض قيمة الدولار ووضع حواجز تجارية عديدة ، وللتخفيف من حدة التوتر في

العلاقات التجارية بينها وبين الصين اقترحت حزمة سياسات تركزت على اجراءات متعددة الاطراف لتحقيق اهداف مهمة من الجانب الامريكي والجانب الصيني ، وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية اقترح الكونغرس وللحد من اختلال التوازن المالي تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج تحسين مهارات العمال والشباب وتغطية التأمين الصحي ودعم برامج التكييف التجاري ، ووضع برامج شاملة لتطوير المهارات عن طريق دعم قروض التدريب ومنح المتدربين وتحسين نظام التعليم لاسيما في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، أما حزمة السياسات الصينية فتمثلت في تسريع رفع قيمة الرنمينبي واستخدامه بشكل أكثر فعالية كأداة لمكافحة التضخم، وتحرير الواردات وتنفيذ الالتزامات التي تم التوصل إليها في منظمة التجارة العالمية مثل حماية حقوق الملكية الفكرية وتسريع الانفاق الحكومي في استثمارات البنية التحتية الريفية وبرامج الصحة الريفية وشراء الطائرات وإرسال الطلاب الى الخارج . (Ikenberry, , "Between the Eagle and The Dragon: America, China, and Middle States Strategies in East Asia",, 2016, p. 5)

أن انشاء نظام مالي حديث يدعم التجارة ويزيل من توتراتها يتطلب نمو بنوك خاصة تنافسية، وبما أن الصين ملزمة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية لذلك طلب منها السماح للبنوك الاجنبية بمنافسة بنوكها الخاصة لذلك قامت بإعادة رسملة البنوك الحكومية الاربعة الكبرى الى بنوك اقليمية وخصصتها للاستثمار الاجنبي لتسهيل نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة إلى البنوك الصينية ، فكلما زاد عدد الموظفين المحليين الذين يدربهم مصرفيون أجانب زاد عدد المديرين المستقبلين للبنوك الصينية، ومن بين هذه البنوك : البنك الزراعي الصيني وبنك الصين وبنك الانشاءات الصيني والبنك الصناعي التجاري (Keohane R., 2017, p. 12)

التحولات التاريخية للشراكات الاقتصادية الامريكية والصينية وتأثيرها على التنافس التجاري الاقليمي :

عززت الولايات المتحدة الامريكية والصين من دورهما في التجارة العالمية من خلال تعزيز التحالفات مع الشركاء التقليدين ومحاولة موازنة بعضهما البعض على المستوى الدولي والمؤسسي عبر مبادرات الشراكة ومنها مبادرة الشراكة عبر المحيط الهادي ، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، وعند اطلاق اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي سعت الولايات المتحدة الى ملء الفراغ المؤسسي مؤدية دورها كقائد لتحرير التجارة العالمية والاقليمية، وتوافقت هذه الاستراتيجية مع تنامي الاقليمية الاسيوية والطلب على المؤسسات الاقليمية ولكي تنجح هذه الاتفاقية كأساس لاتفاقية التجارة الحرة لأسيا والمحيط الهادي كإطار مؤسسي للنظام الاقتصادي والتجاري الاقليمي يتعين على الشراكة عبر المحيط الهادي التغلب على التناقضات السياسية الناتجة عن صعود الصين وقوى رابطة جنوب شرق اسيا (APEC Official ,, 1994, pp. 2-5) أن الولايات المتحدة بصفتها رائدة لعملية تحرير التجارة عدت اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي دعوة لإرساء تحسينات جدية لنظام التجارة الدولية من خلال التركيز على المستوى العالمي والإقليمي وسعت واشنطن إلى تحقيق ثلاثة اهداف دفعة واحدة وهي الاول "أعادة توازن الصين" في منطقة اسيا والمحيط الهادي، والثاني تلبية متطلبات بناء المؤسسات التجارية لتعزيز الدور العالمي لها في أنظمة التجارة الحرة، والثالث تطوير منطقة التجارة العالمية على نطاق إقليمي لتغطية اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي في مجالات التجارة الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية والاسواق المالية وارساء السياسات العامة للسياسة الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الدولية (Capling A., 2011, p. 554) مع تجاوز الولايات المتحدة التعددية في التجارة الحرة بموافقتها تشكيل منطقة تجارة حرة مع كوريا وتراجع عزمها في حماية نظام التجارة العالمي ، لذلك حان وقت الصين لإظهار مسؤوليتها كطرف معني من خلال الانضمام إلى إدارة نظام التجارة

الحرة، وبما أن النمو الاقتصادي هيأ للصين ان تصبح اكثر نشاطاً في تسلم المناصب القيادية في التجارة العالمية لذلك كان عليها إقامة علاقات وشراكات اقتصادية جديدة مع الشركاء العالميين. (Report, 1998, p. 35) توضحت استراتيجية التجارة الامريكية اتجاه مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة ، وقد ايدتها بعض الدول المتقدمة مثل كوريا واليابان، اما الصين فقد انطلقت مفاوضاتها في عام 2012 نحو "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" وهي المبادرة التي تقودها الصين وهي في الاساس اتفاقية التجارة الحرة بين الدول العشرة الاعضاء في رابطة دول جنوب شرق اسيا والدول الست التي تربطها اتفاقيات تجارة حرة وهي (الصين - اليابان - كوريا الجنوبية - الهند - استراليا - نيوزلندا)، وتعد أول محاولة جادة من الصين لتقديم بديل لنظام التجاري العالمي الامريكي ، ووفقاً للموقف الرسمي لبكين تختلف اتفاقية الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة (Gpo) عن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي (TTP) في انها لا تهدف إلى إرساء إطار تجاري متعدد الاطراف بل تهدف إلى ترسيخ المعايير العالمية التجارية من اجل دمجها في العلاقات الاقتصادية الاسيوية . (E.Z., 2012, p. 11) ومن مبادىء التوجيهية الثمانية لـ GPO ما يلي:

1- التوافق مع منظمة التجارة العالمية (WTo)
2- مشاركة أوسع وأعمق مع إطار اتفاقيات التجارة الحرة القائمة بين دول رابطة دول جنوب شرق آسيا
3- تسهيل العلاقات التجارية والاستثمارية.
4- مرونة في المعاملة الخاصة والتفضيلية مع الدول النامية.
5- الحفاظ على اتفاقيات التجارة الحرة القائمة بين الدول المشاركة.
6- الانضمام المفتوح لأي شركاء اقتصاديين متعاقبين في رابطة دول جنوب شرق آسيا.
7- المساعدة الفنية وبناء القدرات للدول النامية.
8- مفاوضات موازية في جميع المجالات الاقتصادية فيها (Guotiang T., 2014, pp. 16-17)

ان السياسة الصينية سعت الى تعزيز التكامل الاسيوي التجاري بعيداً عن سيطرة الولايات المتحدة الامريكية، لأن هذا الأمر يسهم في تحقيق اكبر قدر من الاستقلالية والمرونة في عمليات صنع القرار العالمي التجاري ، وكخطوة تفاوضية اطلق القادة العشرة الاعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (برنواي ، كمبوديا ، إندونيسيا، لاوس ، ماليزيا ، ميانمار ، الفلبين ، سنغافورة ، تايلاند، فيتنام) والدول الست التي تربطهم اتفاقيات تجارة حرة مع رابطة دول جنوب شرق اسيا في 20 تشرين الثاني 2012 أي بعد ثمانية اشهر من رئاسة (شي جين بينغ) للصين المبادىء والاهداف التوجيهية للتفاوض بشأن الشراكة للتوصل إلى اتفاقية اقتصاديه حديثة وشاملة عالية الجودة تعزز التعاون الاقتصادي بين الدول المشاركة والمساهمة وحتى ايار 2015 عقدت عدة مفاوضات واجتماعات غطت الاجندة الأساسية لمفاوضات الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة للتجارة في السلع والخدمات والاستثمار والتعاون الاقتصادي والفني وتسوية المنازعات ، ولقد عد المشاركون الشراكة الاقتصادية الإقليمية فرصة اقتصادية لتعزيز دمج المنطقة بشبكات الإنتاج العالمية والحد من أوجه القصور في اتفاقيات التجارة الحرة الاسيوية (Thomson, 2013, pp. 3-6) يتضح مما سبق ، ومن منظور تاريخي تشهد العلاقات الامريكية الصينية التجارية منافسة عالمية من الناحية السياسية ، فقد شهدت العلاقات الامريكية الصينية تحولات واسعة من عدم الاعتراف الى التعاون الاستراتيجي ثم التنافس الذي أدى الى الترابط الاقتصادي، وركزت الدولتان على القضايا الثنائية التجارية والشراكات الاقليمية في سبيل تعزيز الاقتصاد الاسيوي ، وسعت الدولتان إلى تجنب الخوض في المشاكل الاقليمية والعالمية ولا سيما في علاقاتهما مع شركاء اسيا والمحيط الهادي.

الخاتمة:

كانت الولايات المتحدة هي الاقتصاد المهيمن، وبالتالي المحرك أو (اقتصاد الملاذ الأول) في منطقة اسيا والمحيط الهادي من خلال استهلاكها للمنتجات النهائية والوسيطة، وتجارتها في المصنوعات المتطورة، وتوفيرها لرأس المال الاستثماري والاستقرار المالي عند تثبيت أسعار الصرف. لكن صعود جمهورية الصين الشعبية وشركائها الآسيويين ربما غيّر كل ذلك. بالإضافة إلى ذلك، فإن مخزوناتها المتنامية بسرعة المكتسبة من خلال الاختلالات التجارية الكبيرة في المنطقة، تمنحها تأثيرًا معينًا على الأوضاع النقدية والاستقرار المالي في المنطقة. أن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين والاقتصادات الآسيوية الكبرى قد تغيرت على مدى العشرين عامًا الماضية بسبب بروز كتلتين داخل المنطقة الاقتصادية الآسيوية: إحداهما قائمة على اليابان وجمهورية كوريا والأخرى على جمهورية الصين الشعبية وتوابعها وهذا ما غير ميزان القوة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية وجعل جمهورية الصين الشعبية والاقتصادات الآسيوية تُشكل كتلة اقتصادية متماسكة منافسة لها ، إلا أنهما حوّلتا نزاعاتهما التجارية الرئيسية إلى آلية دبلوماسية وتحكيمية دولية تُظهر التعاون والإدارة وهذا النهج مفيد لكلا الطرفين سياسيًا وللعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين . ومن أجل خلق توازن اقتصادي جديد في أسيا سعت الصين الى اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة وهي أول محاولة جادة من جانب الصين لتقديم بديل سياسي للنظام العالمي الأميركي وكانت الصين القوة الرائدة وراء الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، وهي في الأساس اتفاقية للتجارة الحرة بين الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) والدول الست التي تربطها بالآسيا اتفاقيات تجارة حرة قائمة، بما في ذلك الصين واليابان وكوريا الجنوبية والهند وأستراليا ونيوزيلندا. وإذا تم إنجاز الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة في المستقبل ، كما يبدو مرجحا، فسوف تكون أكبر اتفاقية للتجارة الحرة في العالم.

الهوامش:

- Agreement Establishing the World Trade Organization, April 15, 1994 .، .(2010)Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS), Annex 1C to the Marrakesh. Retrieved July 29, 2010, p5 .، تم الاسترداد منfrom http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/27-trips.pdf.
- andre Dumoulin .(2003) .La polities euro penne de security . et de défense(PESD): De l'opératoire àl'identitaire. Bruxelles: Bruylant.
- APEC Official .(1994) .، Sixth APEC Summit Leader's Declaration . http://www.apec.org/Meeting-Papers/Leaders-Declarations/1994/1994_aelm.aspx.
- Bower E.Z .(2012) .China reveals its hand on ASEAN in Phnom Penh .East Asia Forum Officialhttp://www.eastasiaforum.org/2012/07/28/china-reveals-its-hand-on-asean-in-phnom-penh.
- China, Regional Issues Poll .(2010) .Americans and the World Digest, World Public Opinion.org. Retrieved July 29 .،2010 ،www.americans-world.org/PDF/china_data_update-8_2008.
- christobher taylor Arce hugh" .(2021) .The Effects of Changing U.S. MFN Status for China ."،Weltwirtschaftliches-Archiv, vol,133,on(4.10 صفحة ،)

- derek urwin .(1996) .The Community of Europe: A History of European Integration Since 1945(2nd edition . (Essex: Longman Pub Group.,White House. .
- Dow Jones .(2010) .Reuters Business Interactive LLC.FDI Markets Crossborder ، .Investment Monitor Factiva [New York]: (2010). Available from The Financial Times Ltdhttp://www.fdimarkets.com. ./
- f.m. abbott.(1998) .
- f.m. abbott .(1999) .China in the world trading system: defining the principles of engagement . ،The Hague; Boston.
- frederic grare“ .(2021) .Moving Closer: European Views of the Indo-Pacific)”.September 13 .(https://ecfr.eu/special/moving-closer-european-views-of-the-indo-pacific.،
- G. John Ikenberry“ ، .(2016) .Between the Eagle and The Dragon: America, China, and Middle States Strategies in East Asia .،”Political Science Quarterly, vol,131,on,43. ،
- G. John Ikenberry“ ، .(2016) .Between the Eagle and The Dragon: America, China, and Middle States Strategies in East Asia .،”Political Science Quarterly, vol,131,on,43.
- garcia Herrero .(2020) .Poitiers. EU-China Trade and Investment Relations in Challenging Times،2020”.p219 ، .The Hague;Boston , Electronic copy available at:https://ssn.com/abstract=4122512.
- Gary clyde .(2012) .Trade Disputes Between China and the United States: Growing Pains so Far, Worse Ahead.4 ص ؟
- Gary clyde .(2021) .Trade Disputes Between China and the United States: Growing Pains so Far, Worse Ahead ، ؟published in Springer International’s 2012 European Yearbook of International EcoElectronic copy available at: http://ssn.com/abstract=1724943nomic.
- Higgott Report .(1998) .The Asian Economic Crisis: A Study of the politics of resentment، .New Political Economy. vol33.,on12.
- Ho samuel .(2023) .Dong“ Letting Go of the Small :’An Analysis of the Privatisation of Rural Enterprises in Jiangsu and Shandong ” .Journal of Development Studies, Vol. 49.no, 3.2-1 الصفحات ،
- k,cox,a sebetys .(2009) .Intellectual Property Rights Protection in China: Trends in Litigation and Economic Damages . :National Economic Research Association, Inc.
- Martin L Keohane R .(2017) .The Promise of Institutionalist Theory . //International Security, Vol, 20. No, 1.

- michael Harrison .(1991) .The Reluctant Ally, France and Atlantic Security .Baltimore: The Johns Hopkins University Press. ،.
- nicholas lardy .(1998) .China's Unfinished Revolution ، .Washington, D.C.: Brookings Press.
- Nicholas R. Lardy" .(1994) .China in the World Economy "،Institute for International Economics .،Washington DC.،.
- Nicholas R. Lardy" .(1997) .China in the World Economy "،Institute for International Economics .،Washington DC.،.
- Ravenhill J Capling A .(2011) .Multilateralising regionalism: what role for the Trans-Pacific Partnership Agreement . ؟The Pacific Review, Vol. 24, No. 5. ،
- robert feenstra" .(1986) .Trade Policy with Several Goods and' Market Linkage"، .Journal of International Economics,vol12,on 20.250-249 الصفحات ،
- robort of the working barty on the accession of china .21 .(2010) .Report of the Working Party on the Accession of China. October 1, 2001. World Trade Organization (WT/ACC/CHN/49). Retrieved July 29, 2010 من الاسترداد تم .، http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/apcity/unpan002144.pdf.
- sheth,k hufbauer G.wong .(2006) .US-China trade disputes : rising tide, rising stakes.,ashington .،DC: Institute for International Economics. ،
- shunli yao.(2001) .
- shunli yao .(2001) .US TRADE SANCTIONS AND GLOBAL OUTSOURCING TO CHINA, Policy Discussion Paper ,No. 37 , C .entre for International Economic Studies School of Economics Adelaide University.
- stanley Sloan .(2010) .NATO and the Transatlantic Bargain from Truman to Obama . .New York: Continuum.
- Thomson .(2013) .Trade strategic competition: TPP vs RCEP. The Strategist .http://www.aspistrategist.org.au/trade-partnership-competition-tpp-vs-rcep/Electronic copy available at: https://ssn.com/abstract=2535266.
- tim bale .(2015) .European Politics: A Comparative Introduction (3rd edition .(London: Palgrave.
- UN Comtrade. Chicken products are covered under HS (2007) codes: 0207" .(2010) .،meat and edible offal, of the poultry heading 0105, fresh, chilled or frozen" ،0105.11 "؛Live poultry of the following kinds: Chickens ". UN Comtrade. (2010). Available from United Nations Statisti من الاسترداد تم . United Nations http://comtrade.un.org/db./
- UN Comtrade. Integrated circuits are covered under Harmonized System (HS, 2002 .31 .(2010) .(UN Comtrade. Integrated circuits areDispute

settlement number 340, ase summaries are available on the WTO website. See Dispute Settlement: The D تم الاسترداد من .
http://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/find_dispu_cases_e.htm#results
- United States International Trade .(2010) .، Agreement on Agriculture, Annex 1A to the Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization,April 15, 1994. Retrieved July 29, 2010 تم الاسترداد من .
http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/14-ag.pdf.
- United States International Trade .(2010) .، Agreement on the Implementation of Article IV of the General Agreement on Tariffs and Trade 1994 Anti-Dumping تم الاسترداد من)
http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/19-adp.pdf.
- United States International Trade .(2010) .، Agreement on the Implementation of Article IV of the General Agreement on Tariffs and Trade 1994 Anti-Dumping), Annex 1A to the Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization, April1994 Retrieved July تم الاسترداد من .
http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/19-adp.pdf.
- United States International Trade .(2010) .، All 337 Investigations, Office of Unfair Import Investigation June 30, 2010، تم الاسترداد من .
http://info.usitc.gov/ouii/public/337inv.nsf/All?OpenView.
- United States International Trade .(2010) .Commission,Certain Passenger Vehicle and Light Truck Tires From China (Investigation No. TA-421-7). (July 2009). (4085). Retrieved July 29, 2010 تم الاسترداد من .
http://www.usitc.gov/publications/safeguards/pub4085.pdf.
- United States International Trade Commission .(2010) .Certain Passenger Vehicle and Light Truck Tires From China (Investigation No. TA-421-7). (July 2009). (4085).. Retrieved July 29, 2010 تم الاسترداد من ،.
http://www.usitc.gov/publications/safeguards/pub4085.pdf.
- United States International Trade Commission Office of Unfair Import Investigation. .(2010) .،Retrieved ,All 337 Investigations تم الاسترداد من .
http://info.usitc.gov/ouii/public/337i-nv.nsf/All?OpenView.
- United States International Trade Commission. Retrieved July 29, 2010 .
.(2010)mport Injury Investigations Case Statistics (FY 1980 تم .(2008–
الاسترداد من
http://www.usitc.gov/trade_remedy/documents/historical_case_stats.pdf.
- valerie Aubourg،. .(2008) .uropean ,Community, Atlantic Community ؟ Paris: Soleb.
- wing thye Woo .(1987) .Updating China's International Economic Policy After Thirty Years of Reform and Opening: What Position on Regional and

Global Economic Architecture?, paper delivered at .(6-3 الصفحات) .the annual conference of the Chinese Economic Association (UK), China's Three Decades.
- wing thye woo liu liang .(1994) .Saving Behavior under Imperfect Financial Markets and the Current Account Consequences " .Economic Journal, May 1994 Volume 104, Issue 424.516 صفحة ،
- wing thye woo liu liang .(1994) .Saving Behavior under Imperfect Financial Markets and the Current Account Consequences " .،Economic Journal, May 1994 Volume 104, Issue 424.513-512 الصفحات ،
- wing thye woo liu liangyn .(1994) .Saving Behavior under Imperfect Financial Markets and the Current Account Consequences "، .،Economic Journal, May 1994 Volume 104, Issue 424.517 صفحة ،
- Zhangyu Guotiang T .(2014) .Prospects ofor Asia-Pacific Economic Intergration .China Institute of International Studies: http://www.ciis.org.cn/english/2014 03/19/content_6756273.htm.

المصادر والمراجع: الوثائق الانكليزية المنشورة :

1- Report of the Working Party on the Accession of China. October 1, 2001. World Trade Organization (WT/ACC/CHN/49). Retrieved July 29, 2010, from http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/apcity/unpan002144.pdf.
2- mport Injury Investigations Case Statistics (FY 1980–2008). (February 2010). United States International Trade Commission. Retrieved July 29, 2010, from http://www.usitc.gov/trade_remedy/documents/historical_case_stats.pdf
3- UN Comtrade. Integrated circuits are covered under Harmonized System (HS, 2002) code 8542,"Electronic integrated circuits and microassemblies.. Dispute settlement number 340, ase summaries are available on the WTO website. See Dispute Settlement: The Disputes. Retrieved June 7, 2010 from http://www.wto.org/english/tratop_e/dispu_e/find_dispu_cases_e.htm#results
4- All 337 Investigations. Office of Unfair Import Investigation, United States International Trade Commission.Retrieved June 30, 2010, from http://info.usitc.gov/ouii/public/337inv.nsf/All?OpenView.
5- Certain Passenger Vehicle and Light Truck Tires From China (Investigation No. TA-421-7). (July 2009). (4085).United States International Trade Commission. Retrieved July 29, 2010, from http://www.usitc.gov/publications/safeguards/pub4085.pdf.

6- Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS), Annex 1C to the MarrakeshAgreement Establishing the World Trade Organization, April 15, 1994. Retrieved July 29, 2010, from http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/27-trips.pdf
7- All 337 Investigations. Office of Unfair Import Investigation, United States International Trade Commission.Retrieved June 30, 2010, from http://info.usitc.gov/ouii/public/337inv.nsf/All?OpenView
8- Agreement on Agriculture, Annex 1A to the Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization,April 15, 1994. Retrieved July 29, 2010, from http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/14-ag.pdf/.
9- Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS), Annex 1C to the MarrakeshAgreement Establishing the World Trade Organization, April 15, 1994. Retrieved July 29, 2010, from http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/27-trips.pdf
10- All 337 Investigations. Office of Unfair Import Investigation, United States International Trade Commission.Retrieved June 30, 2010, from http://info.usitc.gov/ouii/public/337inv.nsf/All?OpenView.
11- Agreement on Agriculture, Annex 1A to the Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization,April 15, 1994. Retrieved July 29, 2010, from http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/14-ag.pdf.
12- Agreement on the Implementation of Article IV of the General Agreement on Tariffs and Trade 1994 Anti-Dumping), Annex 1A to the Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization, April1994 Retrieved July 29, 2010, from http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/19-adp.pdf.
13- UN Comtrade. Chicken products are covered under HS (2007) codes: 0207, “meat and edible offal, of the poultry heading 0105, fresh, chilled or frozen;” 0105.11, “Live poultry of the following kinds: Chickens.” UN Comtrade. (2010). Available from United Nations Statistics Division United Nations Commodity Trade Statistics Database, from United Nations http://comtrade.un.org/db/.
14- Certain Passenger Vehicle and Light Truck Tires From China (Investigation No. TA-421-7). (July 2009). (4085).United States International Trade Commission. Retrieved July 29, 2010, from http://www.usitc.gov/publications/safeguards/pub4085.pdf.
15- he Sixth APEC Summit Leader’s Declaration//APEC Official Website - http://www.apec.org/Meeting-Papers/Leaders-Declarations/1994/1994_aelm.aspx.

الكتب الانكليزية :

1- Abbott, F. M.,China in the world trading system: defining the principles of engagement, The Hague؛BostonHo, Samuel P.S., Paul Bowles and Xiaoyuan Dong "Letting Go of the Small': An Analysis of the Privatisation of Rural Enterprises in Jiangsu and Shandong" Journal of Development Studies, Vol. 49 No. 3, April, (2003).
2- Aubourg, Valérie, Bossuat Gérard, and Scott-Smith Giles.,uropean ,Community, Atlantic Community? Paris: Soleb, 2008.
3- Urwin, Derek W. ,The Community of Europe: A History of European Integration Since 1945(2nd edition) Essex: Longman Pub Group.,White House. 1996.
4- Dumoulin, André, Raphael Mathieu, and Gordon Scarlet..La polities euro penne de security et de défense(PESD): De l'opératoire àl'identitaire. Bruxelles: Bruylant. ,2003.
5- Bale, Tim.,European Politics: A Comparative Introduction (3rd edition). London: Palgrave, 2015.
6- Harrison, Michael M..,The Reluctant Ally, France and Atlantic Security. Baltimore: The Johns Hopkins University Press., 1981.
7- Sloan, Stanley R. Permanent Alliance?: NATO and the Transatlantic Bargain from Truman to Obama. New York: Continuum., 2010.
8- Hufbauer, G. C., Wong, Y., and Sheth, K. US-China trade disputes : rising tide, rising stakes, (2006).
9- Sepetys, K., and Cox, A. Intellectual Property Rights Protection in China: Trends in Litigation and Economic Damages: National Economic Research Association, Inc ,(2009).
10- Higgott R. The Asian Economic Crisis: A Study of the politics of resentment//New Political Economy, Washington, DC: Institute for International Economics,1998.
11- Lardy, Nicholas R. "China in the World Economy," Institute for International Economics, Washington DC. (1994).

البحوث الانكليزية المنشورة:

1- Liu, Liang-Yn and Wing Thye Woo, "Saving Behavior under Imperfect Financial Markets and the Current Account Consequences," Economic Journal, May 1994 Volume 104، Issue 424, 1994.
2- Arce, Hugh and Christopher Taylor "The Effects of Changing U.S. MFN Status for China," Weltwirtschaftliches-Archiv, Vol,133,on(4), (1997) .

3- G. John Ikenberry, "Between the Eagle and The Dragon: America, China, and Middle States Strategies in East Asia", Political Science Quarterly, vol,131,on,43, (2016)
4- Capling A., Ravenhill J. Multilateralising regionalism: what role for the Trans-Pacific Partnership Agreement? // The Pacific Review, Vol. 24 No. 5 December 2011.

المقالات الانكليزية المنشورة :

1- Garcia-Herrero, Alicia, Guntram Wolff, Jianwei Xu, and Nicolas Poitiers."EU-China Trade and Investment Relations in Challenging Times."2020,p219, The Hague;Boston ,Electronic copy available at: https://ssn.com/abstract=4122512
2- Feenstra, Robert (1986) "Trade Policy with Several Goods and 'Market Linkage,'" Journal of International Economics,on 20,vol 5.
3- Grare, Frédéric and Manisha Reuter. 2021. "Moving Closer: European Views of the Indo-Pacific."(September 13). https://ecfr.eu/special/moving-closer-european-views-of-the-indo-pacific,:2021.
4- Dow Jones Reuters Business Interactive LLC.FDI Markets Crossborder Investment Monitor (2010). Available from The Financial Times Ltd., from http:// www.fdimarkets.com/.
5- China, Regional Issues Poll. Americans and the World Digest, World Public Opinion.org. Retrieved July 29, 2010 from http://www.americans-world.org/PDF/china_data_update-8_2008.pdf
6- Guotiang T., Zhangyu W. (2013) Prospects ofor Asia-Pacific Economic Intergration. China Institute of International Studies. Available at: http://www.ciis.org.cn/english/2014 03/19/content_6756273.htm
7- Bower E.Z. (2012). China reveals its hand on ASEAN in Phnom Penh. East Asia Forum Official website. Available http://www.eastasiaforum.org/2012/07/28/china-reveals-its-hand-on-asean-in-phnom-penh/
8- Thomson M. (2013). Trade strategic competition: TPP vs RCEP. The Strategist. Available at:http://www.aspistrategist.org.au/trade-partnership-competition-tpp-vs-rcep/Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=2535266

الكتب السنوية الانكليزية (المنشورات الدورية):

1- Gary Clyde ,Hufbauer Jared, Trade Disputes Between China and the United States: Growing Pains so Far, Worse Ahead?, published in Springer International's 2012 European Yearbook of International EcoElectronic copy available at: http://ssn.com/abstract=1724943nomic,p3.

الاوراق البحثية المنشورة :
1- Wing Thye Woo, Updating China's International Economic Policy After Thirty Years of Reform and Opening: What Position on Regional and Global Economic Architecture?, paper delivered at the annual conference of the Chinese Economic Association (UK), China's Three Decades of Economic Reform (1978-2008), Cambridge University on 1-2 April 2007.
2- Marianne Ojo, Free Trade and Trade Protectionism: US-China Relations and Post Brexit Impact on UK-China Relations, George Mason University,p.p,1-3, http://www.chinausfocus.com/finance-economy/trade-protectionism-will-harm-china-u-s-relations/

The Historical Path of Global Trade between the United States and China in Asia 1784-2015

Doctor teacher Maryam Abd Ali Hamdan
Al-Mustansiriyah University / Iraq
College of Basic Education / Department of History
Marym.abd.ali@uomustansiriah.ed
077024598464

Abstract:
The trade relationship between the United States and China poses a direct challenge to the global trade system and has far-reaching implications for international law. This research examines the dimensions of trade relations, their historical path, and their impact on the American and Chinese systems through global trade laws and their strategic economic, security, and social dimensions. The study covers American concerns about China as a rising power, supported by its economic success in trade competition and its dominance and control of Asian markets, as well as concerns about China's infiltration of the Asian trade infrastructure and its competition with the United States' role in the region.

Keywords: United States, China, World Trade Organization, trade relations.